الشيء الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او يقال لانا
نعقل المستبع مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته
لما امكن فيه الشك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه بين وكذلك
وكذا لو كان ذاتيا لها لان الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي له
وانت تعلم ان هذا الكلام كله انما يتم اذا كانت الماهية متصورة
بالكنه وان وجب له اللا تجرد لما كان وجود الباري تع مجردا هف
وان لم يجب له شيء منهما كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون معلولا
لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون
ذاته كافية فيما له من الصفات هف هذه هي الكلمات الدائرة
على السنة القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم
مغاير للوجود كالانسان فانه ما لم ينضم اليه الوجود بوجه
من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ
العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل
مفهوم مغاير للوجود فهو في كونه موجودا في نفس الامر يحتاج
الى الغير الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا
الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا
الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن

بواجب

بواجب فلا شيء في المفهومات المتغايرة للواجب بواجب
وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين
الوجود الذي هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته ومما وجب
ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون تعينه بذاته
لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو
عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد
بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام
وقائم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود
المطلق اي المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا
لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها
موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم
بذاته فتلك النسبة على وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعسر
الاطلاع على ماهياتها فالموجود كلي وان كان الوجود جزئيا
حقيقيا وهذا بعض الفضلاء كنا نسمعه يقول ان هذا مذهب
الاولين والآخرين من الحكماء المحققين **فصل** في ان الواجب
لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان
منقسما الى الاجزاء مصورة فيفتقر اليها وكل مجرد عن المادة عالم

Copyright © King Saud University